بدر العلاة

في شرح المقولات

لابن القرداغي



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا جاعل جواهر العقول مكيفة بالعلوم
ونصلي على هيولى صور المنطوق والمفهوم وعلى آله
الصائرين بالاضافة الى كميته اوضاعه كالنجوم
واصحابه المنفعلين بتزكية النفوس عن الفعل المذموم
وبعد فيقول المحتاج الى اللطيف المتين عمر ابن
الشيخ محمد امين القره داغي عفي عنهما الهادي
لما كانت رسالة المقولات للمولى القزلجي رحمه الله
مع صغر حجمها مشتملة على فوائد منيفة اردت ان

الكتب عليها فوائد شريفة وزوائد لطيفة مجتنباً

عن الايجاز المخل والاطناب الممل وسميته ببدء العلاء

في كشف المقولات نفع الله به كل عارف امين بحرمة سيد

المرسلين اعلم ان المفهوم وهو الصورة

الحاصلة من الشيء عند المدرك مع قطع النظر عن

اتصافه بها اقسامه ثلثة لانه اما ان لا تصلح ذاته من

حيث هي للعدم او للوجود او تصلح لها بمعنى ابائه عن

الفرضية للموجود والمعدوم على وجه البدل فالاول الواجب

وهو الباري تعالى والثاني الممتنع كشريكه تعالى والثالث الممكن الخاص

كالحيوان وتقييد بالخاص لاطلاقه على ما سلبت الضرورة عن

عدمه فيعم الاول والثالث أو وجوده فيعم الثاني والثالث او

أحدهما غير معين فيعم الثلثة وعلى الثلثة يلزم جعل القسم قسيما

ثم كل منها بديهي للبداهة مأخذه ولا ينافيه تعريفاتها بما

يقتضي ذاته الوجود او العدم او لا او لا لانها لفظية وبعبارة

أخرى متحدة مع الاولى مآلا المفهوم قسمان لانه اما صدق وجوب

او صدق عدم وهما بديهيان لان خفاء المشتق وجلاءه باعتبار

ماخذه ولا ينتقض الحصر بالوجود بناء على انه لو وجد لكان الوجود

وينقل الكلام فيتسلسل ولا عدم تصف بما يصدق عليه نقيضه لانا

او صدق على الاخص واذكرنا اولى من قول النقيض العموم ... امتناع الاتصاف بالنقيض لامتناع ... اما الاعم يصدق عليه النقيض والحقيقة والكلية

لم يقل الحيوان ذو سواد مع انه انسب بالتنظير لان الكلام في الاتصاف بما صدق عليه
النقيض تنبيها على ان الاتصاف به يستلزم الاتصاف بالنقيض منه

اي ان انتفى الكلام انتفاء فلا ينتقض التعريف الجامع للمعدوم الممكن جمعا
بالمعدوم الممتنع لا ينتقض تعريف الممتنع منعا
بالمعدوم الممكن

لانا نختار اما الشق الاول ونجعل وجود الواجب عينه بمعنى [illegible]
له وراء الوجود او الثاني ونقول الاتصاف به انما يمتنع اذا كان
بالمواطاة بان يقع الوجود عليه بلا اشتقاق او ذو هو كما يقع
الحيوان ذو الحيوان يحمل على السواد وكل منهما قسمان لان المعدوم
اما ممتنع اي ضروري العدم لذاته كاللاشيء او ممكن غير ضروري
الوجود والعدم والمراد معدوم ممكن فهو قيد للقسم فلا يلزم
جعل القسم اعم من وجه من القسم كالعنقاء والموجود اما
واجب لذاته لا بمعنى علية ذاته لوجوده لبطلان ضرورة استلزام
التقدم بوجوده عليه بل بمعنى امتناع انفكاك الوجود

نظرا الى ذاته واما موجود ممكن لا اقتضاء له الوجود والعدم لذاته

ثم بعد التقسيم بالتحرير الآخر اعلم ان الممكن الوجود

بالوجود المحمولي والا لبطل الحصر بالاعدام مطلقة او مضافة

ذكر الانسب بالتقسيم الثاني تقديم الواجب على تقسيمي

لانه اما جوهر ان استغنى عن محل يقومه او عرض ان لم

يستغن عنه ثم الجوهر قدمه لشرفه بالاستغناء

وكونه ذاتيا لما تحته وهو فيه استخدام والجملة اعتراضية

الممكن الوجود لا في موضوع اي محل يقيم فخرج العرض

ودخلت الصورة الجوهرية الحالة في الهيولى لان محلها

اي من التقسيم الثاني وهو تقسيم الاقسام واما بالنظر الى مطلق التقسيم فيكون تقسيم الموجود الى الواجب والممكن تقسيما ثالثا او رابعا

فان الجوهر سابق يراد به الماهية المتحققة في ضمن اقسام والمراد في المرجع الماهية المتحققة باعتبار ...

بخلاف العرض فانه عرضي عام ... ادرج على بعض المذاهب

غير مقوم لها بل هي مقومة له ونقض جمعا بالصور

العقلية للجواهر لكونها موجودة في موضوع مع انها

جواهر بناء على مذهب القائل بان الحاصل في الذهن

ماهيات الاشيا والاختلاف في الوجود والاحوال التابعة

له واما عند من قال انه اشباح الاشيا المخالفة

لها في الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها فلا نقض

لانها اعراض خارجية قائمة بالنفس على ما في شرح الهداية

واجيب بان المراد ماهية اذا وجدت في الخارج كانت لا في

موضوع وان لم توجد فيه ثم ان في العرض ماهية

كانت في موضوع فهي اعراض ايضا ولامنافاة لاختلاف

الجهة او بماهيته اذا وجدت في الخارج كانت فيه فلا وا

عبد الحكيم بانه مخالف لجعل القسم الممكن الوجود اذ لا يمكن

ان يراد به ما من شأنه ان يوجد في الخارج لان كل ممكن كذلك

فلا فائدة في التقييد بالموجود ويستلزم بطلان انحصاره في

القسمين لضرورة القسمة هكذا الموجود الممكن اما ان يكون

بحيث اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع او يكون

موجودا في الخارج في موضوع ويكون فيه اذا وجد كالسواد

المعدوم والحق ان الوجود بالفعل معتبر فيه وتفسيرهم

وتفسيرهم بماهيته اذا وجدت في الخارج للاشارة الى

زيادة الوجود لاخراج الواجب تع وان المعتبر في الجوهرية

كونه بهذه الصفة في الوجود الخارجي لا العقلي بادراك

فيه نظر اما اولا فلجواز كون التقييد لدفع توهم

ارادة الممكن بالامكان العام المستلزم لابطال

الحصر بالممتنعات على ان الصفة ثاتي مذكرة واما

ثانيا فلان بطلان الحصر فيها ممنوع لجواز كونها هكذا

اما ان يكن بحيث اذا وجد في الخارج لا في موضوع

او اذا وجد فيه لا في فيه واما ثالثا فلان اخراج الواجب تع

تنبيه بالمحدود ونتيجته الى الحدود والرسم
تنبيه النسبة الى المركبة
الممكن الى الماهية

بقى الهم اذا جعلت حصول تحصيل الى اصل تحصيل بقوله حصول بالمكن وهو

ممتنع واما رابعا فلانه لا تراحم بين الكيفيات كما تقرر في محله فتامل

ويمكن دفع النقض بانها باعتبار الوجود الذهني لا تحتاج الى محل مقوم بل

تحتاج الى فاعل مدرك لها ضرورة ان معقوليتها حاصلة لنا من غير

تعقل شيء مقوم لها ومن هنا يلوح ان التحقيق ما قاله المحقق

الدواني ان العلم بالجوهر جوهر وبالكم كم وهكذا وان الماهيات

بعد الحصول في الذهن لا تنقلب كما ذهب اليه السيد السند

وانها بعده تنقلب كيفا لان الذهن يكيفه كالماهية كيف

والقول به باطل لان الوجود زائد على الماهية الممكنة ومن عوارضها

وجههما انا لم نسلم ان الجوهر قيد الماهية بالمكنة او اخرجوه عن الجوهر قيد الماهية بالمكنة او اخرجوه بان يقول ان تقييد الممكن بالوجود لدفع زيادة الممكن بالاعيان العام القيد جانب العقل ... بالايراد الدافع التنبيه على تسليم سابقه

كيف ولو كان الذهني محلا مقوما لها لان مقوما للاعراض فيلزم عدم احتياجها الى الذهني الى المقوم فيكون جوهرا وليس كذلك

فلا تغفل

فلا تختلف بالوجودين الا ان يبنى على مذهب الاشراقيين

القائلين بان الوجود عين الماهية والا لم تكن مجعولة بل

المجعول وجودها لا عند المشائيين فعلى ما ذكرنا لا حاجة

الى اعتبار الوجود الخارجى في الجوهر فلا يلزم ان يكون شيء جوهرا

وعرضا باعتبارين فليحفظ ثم الجوهر اما عقل

وهو جوهر مجرد اى متجرد عن المادة والمحل ذاتا وفعلا بمعنى

انه غير متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف

فلا ينافي التعلق به بالتأثير والمراد بالبدن الجسم مجازا بقرينة

حصرهم العقل في الشرع فلا ينتقض التعريف منعا بالنفس

لانه لو كان المراد بالبدن ما هو المتعارف وهو بدن الانسان لكان الامور المتعلقة بالاجسام الفلكية عقولا وزادت على العشرة مع انها محصورة فيها منه

قوله والا اي وان لا تجوز لانك لم تجوز بان تجوز في المعطوف في الاول وفي المعطوف عليه في الثاني لزم الثلثة وهي عدم الجزم في تعريف العقل بالنفوس الفلكية وانتقض تعريف النفس بالنفوس الفلكية وعدم كونه التعريفين مع ...

اي ان العقل جوهر مجرد غير متعلق بالبدن الانساني ولا بالجسم الفلكي وان النفس جوهر مجرد متعلق بالبدن كالنفس الانسانية او بالجسم كالنفس الفلكية

الفلكية لعدم اطلاق البدن على الافلاك وقد يدفع بحمل

علة المنع والاعلة لان البدن خاص بجسم الانسان

الكلام على الاحتباك بحذف الجسم هنا بقرينته في تعريف النفس

وحذف البدن فيه بقرينة ما هنا وفيه انه ان لان العاطف

الواو فان لم يجعل العطف تفسيريا لم يندفع لعدم تعلقها

بمجموع الجسم والبدن والا لزم التجوز في محلين على انه لو كان

في المعطوف فيهما لم يندفع ايضا اذ في المعطوف عليه

اي في تعريف العقل النفس

انتقض تعريف النفس جمعا بها وفيه في الاول وفي المعطوف

في الثاني لم يكونا عقلا ونفسا والا لزم الثلاثة وان كان

او فهو انه يجب ان عطف العام على الخاص وعكسه من

لان تفسير البدن بمعنى الجسم في تعريف النفس بالنسبة الى النفوس الفلكية والجسم بمعنى البدن في تعريفها بالنسبة الى النفوس الانسانية

بجعل الجسم في تعريف العقل بمعنى البدن وجعل الجسم في تعريف النفس بمعنى الجسم لم يندفع الانتقاض ... فيعود الامر الى ما كان قبل الاحتباك

بجعل البدن في تعريف العقل بمعنى الجسم وجعل البدن في تعريف النفس بمعنى البدن انتقض تعريف النفس جمعا بها اي بالنفوس الفلكية لانه يعرف التعريف للنفس انها جوهر مجرد متعلق بالبدن فلا تشمل حينئذ الا النفوس الانسانية وتخرج النفوس الفلكية لعدم اطلاق البدن على الافلاك

اي لو كان التجوز في تعريف النفس كان في المعطوف وفي المعطوف في العقل لم يكن المعرفان مع ... الا وصحيحا

خصائص

خصائص الواو انما يتم لو سمع حذف المعطوف بالواو وهو

ممنوع تامل ثم ان اريد بالمجرد عن المادة عدم كونها

جزء منه ينتقض التعريف بالهيولى والصورة

او عدم المقارنة للمادة فمع انتقاضه بالهيولى لا لدلالة يصدق عليها

اقتران الشيء بنفسه يخرج النفوس فيلغو التقييد بقوله

غير متعلق الا ان يراد بالمجرد انتفاء المقارنة الواجبة

بان لا يكون المجرد مادة ولا ملزومة لها فيخرج اجزاء الجسم

والنفوس الفلكية لا الانسانية فهي تخرج بقوله غير متعلق

واما النفس فقسمت الى فلكية وانسانية وقد

لان الهيولى ليست جزء المادة بل هي نفس المادة فلا تكون جزءا لها ولو لزم كون الشيء جزءا لنفسه وكذلك الصورة ليست جزءا للمادة ولا لنفسها لان نفس المادة

ملزوم ... فلا يلزم ... ونحوها

وجه مراد ان نقول بان العاطف المحذوف الذي هو الواو لصلاحية ان ... في الاشتغالات بخلاف ... او الفاصلة فينبغي في ... التي يلزم الجمع وبحث ... المعطوف به معه

فيتم ... المادة لانها هي نفس المادة لا تشتمل ... انها ليست مقارنة للمادة لانها هي نفسها لا مقارن لها لامتناع مقارنة الشيء لنفسه

لا مقارنة للمادة بالنفس

لا فراد ... الاجزاء في النفوس

لانها اما مادة كالهيولى او مقارنة وجوبا كالصورة

لانها ملزومة للمادة لان الافلاك قديمة ... ثبت قدم الشيء ...

لعدم لزوم المقارنة للمادة

تطلق على مبدء اثار النبات والحيوان وهي جوهر مجرد

في ذاته لا فعله لانها متعلق بالجسم تعلق التدبير و

التصرف ولها قوة عاملة تسمى عقلا عمليا هي قوة الاستنباط

والتصرف لانتظام امر المعاش والمعاد به واخرى عاقلة

تدرك بها الامور التصورية والتصديقية تسمى عقلا نظريا

ولها اربع مراتب لان النفس اما ذات قوة استعداد للادراكات

وهو اما ضعيف فالعقل الهيولاني او متوسط فالعقل

بالملكة او قوي فالعقل بالفعل او ذات قوة كهي فالعقل

المستفاد والاكثر اطلاق هذه الاسامي الاربع على

النفس

النفس في هذه المراتب وقد تطلق على النفوس وعلى قوى

هي مباديها والعقل بالملكة اذا كان في الغاية بان يحصل

له النظري بالحدس يسمى قوة قدسية واما جسم وقدمه

على الاخيرين مع تقدم الجزء على الكل بالطبع لشرفه

بالاتفاق عليه دونهما وهو من حيث هو جسم جوهر

مركب بحسب الخارج من الهيولى والصورة الجسمية والا

فالافراد الشخصية لها اجزاء غيرهما كالصورة النوعية و

العرضية كما في السرير والمزاج كما في المعجون واما هيولى

لفظ يوناني بمعنى المادة او معرب مخفف الهيولى بتشديد الياء

[margin] اشارة الى دفع النقض بالجنس والفصل لكنه انما يلزم لو قيل بان التغاير بينهما
وبين الهيولى والصورة ذاتي كما يشعر به كلام الشارح وانما على التحقيق الاتي
فمنا فلا
مصح

وبعض القطن والنابتة ظاهرة وهي الجوهر المحل الجوهر
اخر هي الصورة القومة لها واما صورة وهي الجوهر
الحال في جوهر اخر وفسر الحلول بالاختصاص الناعت
اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للاخر
كما بين البياض والجسم ويتجه عليه انه ان اريد بهذا
الاختصاص صحة حمل مواطاة فلا يصدق على حلول البياض
في الجسم وحلول الاطراف ومثل الابوة في محالها والصورة
في الهيولى والجسم التعليمي في الجسم الطبيعي او حمله ولو بواسطة
ذو فيصدق على الهيولى بالنسبة الى الصورة والمال بالنسبة

الى صاحبه والمعروض بالنسبة الى عارضه والجواب

انا نختار الشق الثانى ونقول المعتبر فى ذلك

الاختصاص عدم تحقق النعت المخصوص بدون

النعوت المخصوص وقد يجاب بان المراد بالناعت

السبب القريب للنعت لكن عدم تحققه فى الهيولى

والمعروض محتاج الى البيان فعلم ما ذكر ان اقسام

الجوهر خمسة وهو مذهب المشائيين وهم قالوا

فى وجه الحصر الجوهر ان لان فى محل فصورة او محلا فمادة

او مركبا منهما فجسم والا فان تعلق بالجسم تعلق

التدبير والتصرف فنفس والا فعقل ولما اعترض عليه

بانه لا استبعاد في وجود جوهر غير جسماني مركب من

جوهرين يحل احدهما في الآخر وليس هنا ما ينفيه تخير وجبر من الحصر

تارة وقيد الجسم بقوله بالاستقرار اخرى ومما يفهم انهم

في قوله او مركب منهما فجسم م

لا يقولون بالاستقرار هنا ففيه انه لا بد من القول به

في انحصار الشق الاخير في العقل لجواز كون الجوهر الغير

المدبر جزء العقل او النفس او جوهرا آخر لا يقبل بر فيه ايضا ولا يبعد

القول بان القسم الجوهر الذي تحقق وجوده بالبداهة او البرهان

فلا يقدح فيه هذه الاحتمالات بقي انهم قالوا بوجود الجن وانها

ارواح مجردة لها تصرف في الابدان مع خروجها عن الخمسة الا ان

الا ان يقال ذكر القسم الحلول وقيد الجسم بالاستقرار ليخرج ذلك القسم ... حيث قال الملخص اما ان يكون حالا او لا والاول اما بسيط لوجود محله فصورة او لا فعرض والثاني اما متحيز فجسم او جزء منه فهيولى او لا ولا ... مدبر للجسم فنفس او جزء منه او لا يدبر ولا جزء ... فعقل او جزء له

الا ان يقوم بدخوله تحت العقل من ان حصره في العشرة

يأباه وأما الاشراقيون فذهبوا الى ان اقسام الجوهر

اربعة العقل والنفس والمكان وهو عندهم بُعْدٌ مجرد

موجود في الخارج يسمونه بُعداً مفطوراً ويجب كونه

الاولى المتمكنات [illegible] على التهذيب

جوهراً لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه ولو بالتق

متوسط بين عالمي الجواهر المجردة والاجسام والجسم

وهو جوهر وحداني متحيز بذاته وان الجسم ليس مركبا من

الهيولى والصورة بل الاولى نفس الجسم من حيث قبوله للصورة

النوعية التي هي اعراض يمتاز بها انواع الجسم والثانية

تلك الأعراض وأما المتكلمون فقالوا الجوهر ان انقسم

فجسم والا فجوهر فرد وبنوا نفي الهيولى والصورة على نفي

الكلي الطبيعي في الخارج بل النفيان صحيحان لان التغاير

بينهما وبين الجنس والفصل اعتباري اذ ماهية

الشيء ان اخذ بشرط لا شيء كان جزءا خارجيا غير محمول وهو

الاوليان او لا بشرط شيء كان جزءا ذهنيا محمولا وهو الاخيران

ولو تغايرتا بالذات لكان لشيء واحد ماهيتان او يكون

اطلاق الجزء على احدهما مجرد اصطلاح فمذهب المتكلمين والاشراقيين

الى نفيهما حتى قال المتأخرون ان الاشخاص هويات بسيطة خارجا

ينتزع عنها الكليات الطبيعية بحسب التنبه للمشاركات والمباينات الا

الا انه يسمى التنزع منها بلا ملاحظة امر خارج ذاتيا

وبهاء عرضيا واستدلوا عليه بانه لو كان موجودا فاما

بوجود الفرد فيقوم عرض بمحلين او بوجود مغاير له

فلا يصح الحمل وبان كل موجود في الخارج متشخص

بداهة ويتجه على الاول ان الوجود امر اعتباري

فلا قدح في قيامه بمحلين وعلى الثاني انه من

الاحكام الكاذبة للوهم لا اشار اليه الشيخ في الاشارات

وذهب المشائون الى وجوده مستدلين بانه جزء الموجود

في الخارج ويتجه بعد تسليمه انه يجوز كونه جزءا عقليا

فلا يلزم من وجود الكل وجوده ثم بعد بيان الجوهر

واقسامها وتعاريفها اعلم ان العرض وهو

اي او وجد في الخارج كان في موضوع

الممكن الموجود في موضوع بالمعنى السابق والتنقيح عن

تعريفه بتعريف الجوهر والمراد بوجوده فيه الحلول

الاختصاص الناعت

بالمعنى المار لا التبعية في التحيز لعدم شموله الاعراض

دون العكس

المجردات ومن ثم جوزوا قيام العرض بالعرض كقيام

السرعة بالحركة والنقطة بالخط ورد بانهما من الامور

الاعتبارية واقسامه تسعة استقراء لان منها جنس عال

والعرض عرض عام لها وهذا عليه تارة بانه لو كان جنسا لها

سواء كان المحل جوهرا او عرضا ففيه استخدام لان المراد بلفظ الموضوع المحل المقوم يعني ان معنى وجود العرض في المحل الاختصاص الناعت

اشار الى انه لو قيل بان معنى الحلول التبعية في التحيز كما صرح به المتكلمون لم يجوزوا وهو كذلك لانه لا يجوز قيام عرض باخر لزم الترجيح بلا مرجح لانه ليس اولى من العكس وترجيح المرجوح لان كون احدهما قائما بالاخر والاخر بالجوهر ... اولى من العكس واورد عليه ان ذلك الجواز محل النزاع لانا نقول الجواز قيام عرض باخر والاخر بالجوهر لزم الترجيح بلا مرجح فكيف يكون من الدليل

لوا لامتنع تصورها بدونه وأخرى بأن معنى العرض

ما يعرض للموضوع وعروض الشيء للشيء انما يكون بعد

تحقق حقيقته فلا يكون ذاتيا وقيل الاقرب ان يقال

لم يحمل هنا العدم المعتبر على كونه ذاتيا اقول يتجه

على الاول منع الملازمة مستندا بجواز التعريف بالخاصة

وحدها وعلى الثاني انه انما يستلزم خروج العرض

[illegible] عن المحل لا ضرورة عن اقسامه وعلى

الثالث انه لا يلزم من عدم الاطلاع على ذاتيته الاطلاع

على العرضية تامل لانه اما كحد ورسم ناقصا

فتدبر فمن عدم صلوحنا صلوحا عرضيا على ما هو

وجهه انا لم نحكم بكونه عرضيا لانا ما يلزمنا عندنا لانه فان الدليل غير مستلزم لفساد الدعوى لكونها لازم ما لم

منه اللهم صل على سيدنا محمد وآله

بعرض يقبل القسمة الوهمية لذاته وقد يفسر بما يقبل

مركب مجتمع من شيء غير شيء

المساواة واللامساواة وفيه انه دوري لان المساواة

هي الاتفاق في الكم الا ان يقال ان المراد بالمساواة معناها

اللغوي او انها لا تحتاج الى التعريف لادراكها بالحس

وهو قسمان لانه ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو ما يكون

نسبته الى الجزئين بالسوية بلا اختصاص باحدهما

كالنقطة بالنسبة الى جزئي الخط لامكان اعتبارها

نهاية او بداية لهما او نهاية لاحدهما وبداية للآخر

هنا دعويان الاول ان المنفصل هو العدد والثانية ان المنفصل ليس غير العدد والدليل عليهما في قوله لان حقيقته اه مرادا

فمنفصل وهو العدد فقط لان حقيقة المنفصل

يتحصل منه مقدمتان احديهما ان ما يجتمع من الوحدات بالذات فهو عدد فبانضمام ... ينتج الاول

والثانية كلما يجتمع منها عدد فهو المنفصل ينتج ان المتصل منحصر

الثانية الى قولنا حقيقة المنفصل ما تركبت من السلب

الحقيقة الايجابية الاولى الذكر الية ينتج

وبانضمام الاولى عليها تعيد فقط

المدعى ان المتصل الثاني

١٠٥

المنفصل ما يجتمع الوحدات بالذات ولا معنى للعلة

سواء لا امر مولف منها الا من مراتب الاعداد لان لكل مرتبة

منها نوع حقيقي مباين سائرها بماديتها والنوع

الحقيقي لا يكون جزء لاخر على انه يلزم الترجيح بلا مرجح

او الاستغناء عن الذاتي وكون الشيء ذا حقائق في عشرة

مثلا لكن انحصار العدد فيها انما يتم لو لم يعد الواحد عددا والا

فتصل والحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين

لم يزد به اصلا واذا فصل عنه لم ينقص منه شيئا فيلزم

مخالفته بالنوع لهما الحد والالان التقسيم الوهمي

تقسيما الى ثلثة وثلثة الوحدة وهكذا في ما انتهى من

١

١٠٦

ان النقطة جزء الخط وهو جزء السطح وهو جزء الجسم

التعليمي ما محة لانها اعراض لها او الكم المتصل ايضا قسمان

قار مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار واقسامه ثلثة

الاول الخط مقدار انقسم في جهة فقط والثاني السطح ما انقسم

في جهتين فقط والثالث الثخن اي العمق والجسم التعليمي

وهو منقسم في الجهات الثلث او غير قار بخلافه وهو الزمان

فقط عند القائلين بانه مقدار حركة محدب المحدد وقيل هو

الفلك الاعظم لانه محيط بالكل والزمان كذلك وقيل حركته

لانها غير قارة كالزمان ويتجه على الاول ان الاحاطتين مختلفتان

وعلى الثاني ان الحركة توصف بالسرعة والبطؤ بخلافه وعليهما

ان الاستدلال بموجبتين من الشكل الثاني وقيل

المروط

وقيل جوهر مجرد لا يقبل العدم لذاته لانه لو وقع لكان

ان كان الثاني يعني الاول والا لزم التسلسل

في زمان فيلزم وجوده حال عدمه وتمنع بانه ان اراد

بالظرف الزمان الموجود فممنوع او الموهوم فغير

معارضة تحقيقية في التسلسل

مفيد وتعارض بانه لو وجد للان في زمان فان كان

عين الاول يلزم ظرفيته لنفسه والا يتم وعلى المذاهب

الثلث ليس من الكم فضلا عن المتصل هنا والمتكلمون

انكروا الكم وقالوا المقادير جواهر مجتمعة او امور عدمية

والعدد امر اعتباري والزمان وهمي وفي ذكرها لابطالهم طول

ولا يبعد جعل العدد والمعدود متغايرين بالاعتبار

نقط وتنبيه صحة حمله على المعدود مواطاة وبعد الفراغ

من الكم الذي هو احد اجناس المقولات النسبية واعم

وجوداً من الكيف لشموله المجردات بخلاف الكيف شرع فيه

وقال واما الكيف ورسم ناقصا بعرض لا يقبل

لذاته قسمة ولا نسبة وقد يقيم المراد بالنسبة توقف

تصوره على تصور غيره فينتقض جمعا بالكيفية المركبة

لتوقف تصورها على تصور اجزائها وبالكيفية المكتسبة

بالحد او الرسم لتوقفها عليه والجواب ان المراد بالغير

الامر الخارج لتبادره والتوقف عدم امكان التصور بدونه

والكيفية

والكيفية المكتسبة يمكن حصولها بالبداهة ولاعترض

بان العرض المتوقف تصوره على تصور الموضوع مأخوذ

في تعريفه فكيف لا يقبل نبه وقد دفع بان المتوقف مفهوم

العرض والكيف ما صدقه ولا يلزم من توقف الاول

توقف الثاني وهو بالاستقراء على اربعة اقسام لانها اما

هيئة محسوسة فان كانت راسخة فانفعاليات

كحلاوة العسل والا فانفعالات كحمرة الخجل والاحساس

اما بالذائقة او الباصرة كامر او اللامسة كبرودة الماء

او السامعة كالصوت او الشامة كالرائحة الخ

اذ لا يلزم من توقف العام مفهوما على اعتبار قيود توقف الخاص عليه لان الخاص انما يعرف من حيث انه ما صدق وجزئي من جزئيات ذلك العام لا من حيث ان مفهوم العام منطبق عليه ومعتبر فيه فلا تشتبه من المعترض

كهيئة نفسانية مختصة بذوات الانفس الحيوانية

ولا ينتقض بنحو العلم والحيوة مما هو ثابت للواجب اما لان

الاختصاص اضافي بالنسبة الى الجماد او لان الثابت

له تع قد لا يندرج تحت احدى المقولات وهي ان لم تكن

راسخة فحالة كاول الكتابة والا فملكة كالكتابة اذا

استحكمت في صاحبها بحيث يمتنع زوالها عنه او يعسر فالاختلاف

بينهما قد يكون بالعارض او هيئة استعدادية من جنس

الاستعداد فالنسبة للمبالغة او للجريان الى طلبه كما في احمري

فهي استعداد شديد لعدم التأثر الظ لعدم التاثر كالصلابة

وهي اي الكيفية الاستعدادية لعدم التأثر تسمى القوة

واللاضعف او استعداد شديد للانفعال والتأثر

كاللين وهو يسمى الضعف واللاقوة ولا يبعد

رجع الضميرين الى الصلابة واللين ح ينبغي ان لا يراد

التسمية او تحمل على معنى الاطلاق وفى التمثيل اشارة

الى ان الحق ما ذهب اليه الامام من انهما من الكيفيات

الاستعدادية لا الكيفيات المحسوسة اللمسية كما قال به غيره

لان فى الجسم اللين ثلثة امور الحركة الحاصلة فى سطحه

وشكل التقعير الحادث لحدوثها واستعداد القبول لها

والاولان ليسا بلين لادراكهما بالبصر بخلاف اللين فتعين

وهو عدم تسمير
الثالث د في الصلب اربعة عدم الانغماز والشكل الباقي

على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والمقاومة

المحسوسة باللمس وكيفية صلابة لوجود المقاومة بدونها

في الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه فتعين له الرابع

وهو الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال ولهذه النكتة

لان التمثيل بها اولى من التمثيل بالمصاحبة والمرافقة

او هيئة مختصة بالكميات متصلة كالاستقامة للخط او

التقعير للسطح او منفصلة كالفردية للثلثة والاولية

والاولى ان يذكرها المصنف ومايقع من انتهاء راجعة

الى الكيفيات المحسوسة بالبصر ففيه انه ان اريد

انها مبصرة بلا واسطة في العروض سواء وجدت الواسطة

في الثبوت كما في اللون ام لا كما في الضوء فممنوع كيف

والرؤية المتعلقة باللون اولا وبالذات متعلقة بها

ثانيا وبالعرض او مبصرة بها ففيه انه يلزم اندراج

الاين تحت الكيف فلا يكون جنسا عاليا على انه لا تنافي

بين كونها مختصة بالكم وكونها محسوسة وكما قال عبع

مع انه يرد على القول بعدم التنافي لزوم جنسين

فی مرتبة لحقیقة واحدة الا ان یقع ان الاقسام الاربعة

لیست اجناسا متوسطة والکیف لیس جنسا عالیا منفی بان

التغایر الاعتباری کاف علی ان دعوی الثانیة غیر لازمة

لجواز ان یراد بالعالی فی کلامهم ما الا جنس فوقه تحته جنس

او لا حلافا للمناطقة فتدبر وبعد الفراغ عن الکیف

شرع فی الاعراض النسبیة والمتکلمون انکروها الا الاین

ولذا قدمه وقال وامّا الاین وفسره بانه الحصول

فی الحیز وقالوا ان اعتبر حصول الجوهر باعتبار آخر

فان امکن تخلل ثالث بینهما فافتراق والا فاجتماع

لا جنس فوقه ولا تحته الجنس المتوسط جنس فمقابلة العالی به مناطها ان العالی تحته جنس و ح لا یتم ما قصده عبد من کون الاقسام الاربعة انواعا متوسطة بل لا یلزم من ذلک ان یکون جنسا فی مرتبة واحدة

وجهه ان تلک الارادة ضعیفة لا یساعد علیه کلامهم کثیرا ما یقابلون العالی بالمتوسط والله یؤخذ من الدعوی الاولی ان تلک الاقسام لو کانت اجناسا سافلة انه دفع الایراد ولیس کذلک وانّ ماده ان الکیف لو کان جنسا سافلا والاقسام انواعا اندفع بعضه کذلک لکن یلزم اشکال آخر وهو لزوم حقیقتین فی مرتبة شیء واحد ثم لو جعل نوعا حقیقیا والاقسام اصنافا او انواعا اعتباریة لم یرد شیء ویکون علی کلام علیه جمیل التنقیح فیهما صحتوجهها الی الشارح والمعتبد فی الدعوییّن اعنی لیست جنسا متوسطة والکیف لیس جنسا عالیا

التقدیم للحصر بالنظر الی ما فی الکتاب او للاهتمام بالنظر الی غیره فلا ینتقض الحصر لجواز کونه لکثرة مباحث الاین

ای بهذا التعریف لا بهذا التفسیر فلا یرد ان هذا التعریف دوری لان المفسر بالفتح فی التفسیر امام التعریف

وان لم

١١٥

و ان لم يعتبر فان لان صبن تا بحصوله فى ذلك

الحين فكونه اه فى اخر فحركة ولا يخفى ان تسميه الحصر

المقيد بامر افتراقا اصطلاحيه فما يقم انه من

مقولات الاضافة لا لاخرة وللتضايفان افتراق

زيد عن عمرو مثلا وعكسه تنفيه انه اذا لم اسمالم

فكيف يكون منها نعم تلك الاضافة معناه اللغوى

ولازم الاصطلاحى فهذا من اشتباه اللزوم باللازم

وقس عليه الاجتماع وقال الحكما هو هيئة تحصل

للشىء بحصوله فى المكان الحقيقى بان لا يزيد وغيره عليه

الا حقيقته فى الواقع

تزبنا مثال الجمع ونقيضه عن عدم فرض الاتصال

ككون زيد فى الاقليم ورده الامام بانه لا دليل على تغير

الحصول لانها ان لم تكن نسبة لزم كون الاين كما او كيفا

والا فتلك النسبة انما هى الى المكان بالحصول فيه

واما متى وهو الحصول او هيئة تحصل للشىء بحصوله

ای لا ان زید مع اشیئی از زمانه مرتکز

فى الزمان حقيقيا كاليوم للصوم او لا كالشهر

للخسوف فهو كالاين قسمان لانه ان لم يفضل

الزمان عليه فحقيقى والا فغيره والفرق بين حقيقيى

ان الزمان الحقيقى الواحد يقبل الشركة بين كثيرين

بخلاف المكان ولم يقل او الآن لاستلزامه وجود

الآن الا للافتقار والا
لا يخفى عليه مع هذا ما يلقف
فى هذه الساعة والمطوق
باو
منه

الآن

١١٧

الآن لامتناع وقوع الشيء في غير الوجود وهو

معدوم لأن طرف الشيء لا يتحقق إلا بعد انقطاعه

وانقسامه والزمان ينقسم بالوهم فقط ومن هنا

يظهر أنه لا وجود لمتى عند المتكلمين لعدم قولهم

بوجود الزمان وأما الإضافة وهي النسبة المتكررة

في التعقل أي المعقولة بالقياس إلى الأخرى معقولة

بالقياس إلى الأولى كالوالدية والولدية وتسمى

هذه النسبة مضافا حقيقيا أيضا والمركب منه

ومن معروضه كالوالد مع الوالدية وكذا المعروض

وحامضا فامشهوريا وآلنسبنان الكلوزنان قديتماثلان

فيتحدان فى الاسم كتمام الماهية لالاخرة والتباين

والتساوى وقد يتجانسا فيختلفان فيهما لالازمة

والبنوة والعموم والخصوص وتعرض الاضافة للمقولات

نحو الجهل اقبح من العمى والمضيف واجبالاولية اولا

كالابوة والاقلية للجوهر والكم واما الملك ويقال

له خاتم ايضا وهى حالة تحصل للشئ بسبب ما يحيط

احاطة تامة لالاهاب او ناقصة كما فى العمامة والذالم

ينقل او ببعضه وتغيره بلنسبة الشئ الى ما يحيط به مسافة

ثم ان المحيط اعم

ثم ان المحيط اعم

لم يقل ويقسم الى الجوهر لللاحتياج الى القول بان السلام من الحكماء ان المحكى عنه ما ورد علمه من مخالفته الى هذه المقولات سائر المقولات

لان الملك ليس عين النسبة بل هيئة حاصلة للشئ بسبب النسبة

اعم من ان يكون امرا طبيعيا ذاتيا كالاهاب للهرة

مثلا او لا طبيعيا وعرضيا كالثياب للانسان

وهو اى والحال ان المحيط ينتقل بانتقاله اى

الشيء المحاط وصيغة المضارع للاستمرار فيخرج

به الاين المتعلق بالمكان فانه وان كانت حالة

تحصل للشيء بسبب ما يحيط به الا ان المكان لا

ينتقل بانتقال المتمكن اما اولا فان بعد نظر واما

اذا لان سطحا ثانيا وان انتقل بانتقاله في الزق

المنفوخ اذا سكن تحت الماء ثم خلى الا انه لا يصح

فيتميز الملك عن خارج بقوله بالمحيط الا ان المراد بالجسم لا بتبعية قيدنا كالاهاب بنحو

١٢٢

هذا القبيل بل يكون كيفا او وضعا او اضافة او غير

ذلك من الاعراض واما وضع وهو هيئة

تعرض للشيء جسما او لا وليس المراد به الجسم والا فان

اريد به الجسم الطبيعي خرج الوضع الثابت للمقادير

(اعني الخط والسطح)

او الجسم مطلقا ولو تعليميا خرج وضع ما عدا الجسم

التعليمي من المقادير وما يقوم بها لو لم يرد به الجسم

انتقض التعريف جمعا بالشكل الذي هو من مقولة

(لانه هيئة بسبب احاطة الحد او الحدود)

الكيف ففيه انه لا ملاحظة في الشكل للاجزاء ولا

لنسبتها الى الامور الخارجية عنها فيخرج

فيخرج بقوله بسبب نسبته كما في البسائط او نسبة

اجزائه كما في المركبات الى الامور الخارجة عنه

كوقوع بعضه نحو السما واخر نحو الارض وتفسير قوله

بنسبة بالشق الثاني يخرج وضع الاجزاء او لمنع

(مبنية تحت المعطوفة [illegible])

الخلو وليس بمنع الواو الواصلة والا لانتقض التعريف

جمعا بوضع مركز العالم الحاصل بنسبته الى الامور

الخارجة فقط وبوضع الفلك الاطلس الحاصل بنسبته

الى الامور الداخلة فقط ولا ينافي هذا جعلهم الوضع

(بالنسبة الى الامور الداخلة والخارجة)

هيئة معلولة للنسبتين لانه مخصوص بما له اجزاء

هذا النقض مبني على ان المراد بالثاني ارض [illegible] ليس كذلك دخل الجزء [illegible] والظروف

والظروف كما ان البعض في [illegible] لنا الداخلة موقوف منع عليه [illegible] كلام [illegible] ففيه

فمثل المراد بالاجزاء [illegible] الاولى [illegible] بعض [illegible] الاعم من التفصيل [illegible]

ولعدم [illegible] لا ان ادخص [illegible]

ولا يبعد القول بان اطلاق الوضع على حالتيهما

بالاشتراك اللفظي لمكان المنع ولسبب نسبة بعض اجزائه

الى بعض بالقرب والبعد والمحاذاة كالقيام والقعود

فانهما وضعان متغايران لاختلاف نسبة الاجزاء فيهما

الى الداخل والخارج وانما اعتبر في ماهية الوضع نسبة

الى الخارج ايضا لئلا يكون القيام بعينه انتكاسا

لان القائم اذا قلب بحيث لا يتغير النسبة فيما بين اجزائه

كانت الهيئة الحاصلة لتلك النسبة باقية بتشخصها او القول

بان الاجزاء التحتانية في القيام فوق الاجزاء الفوقانية فيه في الانتكاس

مدفوع بانها راجعة الى النسبة الى الخارج

الى النسبة الخارج لان التحتية عبارة عن القرب الى

المركز والبعد عن المحيط والفوقية بالعكس واعترض

على دليل اعتبار النسبة الى الخارج بان اللازم منه اشتراكهما

في معنى الوضع الذي هو جنسهما فيجوز افتراقهما بالفصل

الحاصل من النسبة الخارجية واجيب بان الجنس والفصل

متحدان وجودا وجعلا فلا يتصور مقارنة حصة

من الجنس لفصل ثم مفارقتها الى فصل اخر فيلزم اختلاف

النسبتين في الوضع ثم الاوضاع قد تتخالف بالنوع

كوضع القيام والانتكاس وقد لا تتخالف به

الا انا اذا فرضنا معا فرضنا فرد مخصوص في الخارج كالقيام المخصوص امتنع مقارنة الحصة المخصوصة من الجنس من الفصل الذي حصل له القيام وانضمامه الى الفصل الذي حصل له الانتكاس المخصوص للزوم انقلاب الماهية كانقلاب زيد فيما نحن فيه فلا خلاف بالنوع اذا اعتبر النسبة الى الامور الخارجية فان القيام والانتكاس المخصوصين يكونان مختلفين بالجنس

كما ضاع التمكن حين انقلاب سطوحه وتكون

بالطبع لا بالقيام وبطلانه كالانعكاس ويكون فيه

[illegible]

تضاد لا فيهما وشدة وضعف اذ الشيء قد يكون اشد

انتصابا او انحناء (فصل) اعلم ان المتكلمين

قالوا لا وجود لما عدا الاين من الاعراض النسبية

واستدلوا عليه بان متى لو وجد في الخارج لكان

كائنا في زمان فله متى وننقل الكلام اليه وهلم جرا

فيتسلسل والاضافة لو وجدت لحلت في محل والحلول

اضافة بين الحال والمحل ولها حلول اخر فيتسلسل

والوضع

والوضع والملك والفعل والانفعال لو وجدت فيه

لكانت ذات وضع وملك وفعل وانفعال فننقل

الكلام اليها فيتسلسل واجيب في الاضافة بان اللازم

من الدليل امتناع وجود كل فرد من افرادها وهذا

سلب الكلي وهو لا يقتضي السلب الكلي الذي هو

مدعاكم فلا تقريب له والذي يظهر لي ان هذا الجواب

جار في الكل وانه يمكن الجواب فيه بان الدليل جار في

الاين مع قولكم بوجوده وفي الفعل والانفعال بانه

انما يلزم ذلك لو لم ينتهيا الى فاعل ومنفعل لا يحتاجان

قد يقال لا وجود لهاتين المقولتين في الخارج والا فيفتقر كل منهما الى مؤثر
لتأثير آخر ضرورة امتناع كون التأثير نفس الاثر لو كانا من الامور الخارجية
فيلزم ترتب امور لا نهاية لها ويتسلسل ويجاب بانه انما يلزم لو كان
كل تأثير وانفعال حتى الابداعي الذي لا يكون في الزمان
بعد قبيل ان يفعل وقبيل ان ينفعل وهو
ممنوع ... شرح تهذيب الكلام

الى فعل وانفعال نديجيين وهو وهم لوجوب انتهاء

ما بالعرض الى ما بالذات وانت خبير بان فساد الدليل

لكونه ملزوما للدور يجوز ان يكون اخص لا يستلزم

فساد ما ثم بعد تفصيل الجوهر والعرض باقسامهما

اعلم ان المقولات اللاتي كل منها جنس عالٍ

العشرة المذكورة في الكلام من قبيل والذي العبد

ولا يبعد جعل العشرة صفتها على معنى ان الامور التي

يمكن ان تطلق عليها هذا المركب التوصيفي موقوف

النظر على ملاحظة المعنى اللغوي لا على معنى ان الامور

فان تعريف المسند للاشارة الى ان اتصاف الموصوف بالعدد امر محقق لا شك فيه فهو منه

١٢٩

ان الامور التي تسمى به اذ لم يعلم التسمية (هي) مجموع

مجموع هذه الامور ويزيفه انه يتبادر منه

انه اذا كان الجوهر عرضا عاما يطلق على امور

اخر غيرها مع ان المطلق عليها المقولات الاربعة

عشر نا مل الاول الجوهر والثاني الكم والثالث

الكيف والرابع الاين والخامس المتى والسادس

والسابع الملك

الاضافة والثامن الفعل والتاسع الانفعال

والعاشر الوضع وانما تكون منحصرة فيها اذا لم يكن

الجوهر عرضا عاما للاقسام الخمسة للعرض اما

اى لو كان العرض عرضا عاما لاقسامها التسعة اذ لو كان الجوهر

عرضا عاما لها لكان كل منها مقولة عليحدة فتصعد

المقولات الى اربعة عشر وقد يستدل على عرضيته بانه

لو كان جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل

والتالى باطل لان النفس منها تعقل الماهية البسيطة

الحالة فيها فلا تكون مركبة لانقسام الحال بانقسام المحل

وقد يمنع بانه انما يتم لو كان التركيب الذهنى من الجنس و

الفصل مستلزما للتركيب الخارجى من الهيولى والصورة وهو ممنوع

ويعارض بانها تعقل الماهية المركبة فلا تكون بسيطة والا لما انقسم حالها

اى لان النفس التى هى قسم من الجواهر بسيطة لانها تعقل الماهية البسيطة وبساطة المعقول الحال فيها تستلزم بساطة المحل العاقل واذا كانت النفس بسيطة يكون احد اقسام الجواهر بسيطا

ويتجه على الثاني ان تصور المركب تدريجي فيجوز

ان لا يجتمع اجزائه في التصور وعلى الاول ان التغاير

(اي الجنس والفصل والعرض العام والخاصة) (اي التركيب انه صح)

بين الاربعة اعتباري فكيف لا يستلزم التركيب

الخارجي نعم لو قيل بنفي الكلي الطبيعي في الخارج لاتجه

لكن لا يقول به المانع والا لما عد الهيولى والصورة

من اقسام الجوهر بقي انه يرد انه انما يصح لو كان الحلول

سريانيا لم لا يجوز كونه جواريا فلا يكون الجوهر عرضا عاما

بل يكون جنسا عاليا فيكون حينئذ مقولة واما جنسا

لاقسام الجسم كما في العرض العام ثم انه ينبغي

١٢٧

ان يزيد ولم يكن الوصف جنسا للجوهر والعرض فيكون

مقولة واحدة ولا العرض جنسا للجوهر فيكونان

مقولتين ولا العرض جنسا والجوهر عرضا عاما فيكون

المقولات ستة ولا النسبة جنسا للمقولات النسبية فيكون

المقولات اربعة ولم يكن ما تحتها انواعا حقيقية

فيكون لكل جنسا معين الاعاليا ولم يكن المقولات تنتهي

عشرة بجعل النقطة والوحدة منها لتوقف الدعوى

في كل من المذكورات وهو ممنوع وقد يستدل

عليها بان الوصف مقول بالتشكيك على الجواهر والاعراض

ويتعقل

وان اراد لما هو ظاهر مراد ليتعقل بانه لغيبة الكون او بالوجه فهم الايصه

ويتعقل كل منها مع الشك في وجوده فليس بجنس

لها و[ثانيها] بان الفصل من الجوهر ذات الشيء وحقيقته

فيكون داخلا فيما تحته وصفة العرض ما يعرض للموضوع

وعروض الشيء للشيء انما يكون بعد تحقق حقيقته

وهو هنا مما فيه و[ثالثها] بان النسبة للاعراض النسبية كالعرض لها

اي ان ما يسمى مفهوم النسبة الى الاعراض النسبية يكون نسبتها اليها كنسبة مفهوم العرض الى ما تحته مرادها

فانهم لا يقصدون بها ما تدخل النسبة في ذاتها

سوى الاضافة و[رابعها] بان المراد بالعالي هنا ما لا جنس

فوقها كما مر فجاز ان يكون بعضها او كلها اجناسا

اي لا يكون فوقه جنس لا انه مفرد في الجنس

مفردة وفيه ضعف لانهم كثيرا ما يقابلون العالي

بالمفرد وبأن المقصود حصر الاجناس العالية لما يحيط

به عقولنا من الماهيات المندرجة تحت الجنس فيه هذه

العشرة فلا يقدح وجود النقطة والوحدة ما لم يثبت

حمل كل منهما على ما تحته حمل الجنس وكون ما تحته اجناسا

ولم يثبت شيء منهما لجواز حمل كل منهما قولا عرضيا

وكون ما تحتهما اشخاصا متفقة الحقيقة او انواعا

حقيقية وقد يجاب عنهما تارة بان الاعدميا واخرى

بانهما مندرجان تحت الكيف ويتجه على الاول

انهم قالوا بوجود الوحدة والشهود وجود النقطة عندهم

وعلى الثاني

وعلى الثاني انه يستلزم بطلان حصر الكيف في الاقسا

الاربعة لعدم اندراجها تحت شيء منها ولما كانت

دعوى انحصار المقولات العرضية التي هي اجناس

عالية في التسعة خفية غير مبينة اشار بقوله فانهم

الى نهايته ان اثبات الدعاوى المارة انما تتم لو ثبت

ان هذه اجناس عالية وهو ممنوع لجواز ان يكون

ما تحت كل امورا مختلفة الحقيقة وهي عارضة لها

ولو سلم كونه ذاتيا فيجوز ان يكون واحد منها

او اكثر داخلا تحت جنس آخر فيكون [اعلى منه] الاظهر جنسا مشتركا

ان لان ما تحته اجناسا وسائر ان كان انواعا

حقيقية وثبت ان ليس للعرض جنس عال سوا هذه

ممنوع لجواز مقولة اخرى هي جنس عال مغاير لها الاترى

ان بعضهم جعل الحركة مقولة برأسها هذا اخر ما اردنا

ايراده والحمد لله العليم والصلوة والسلام على الرسول

الكريم وعلى آله وصحبه ما دامت جنة النعيم قد وافق

اختتامه لعشر خلت من رمضان جعلنا الله من عتقائه

بحرمة سيد المرسلين سنة الف وثلثمائة وتسعة وعشرين

١٣٢٩ هـ

قد فرغت انامل العبد الاثيم الجاني عبد الكريم ابن محمد الرشاح عن

كتابة الكتاب المسمى ببدر العلاة في شرح المقولات للفاضل

الكامل فريد دهره ووحيد عصره استاذنا وسيدنا الشيخ عمر

الشهير بابن القرهداغي لا زال ظلال دوامه علينا الى الزمان

في حضرته ببلدة سليمانية غرة رجب الاصم ليلة الاربعاء

اللهم صل وسلم وزد وبارك على سيدنا ومولينا وشفيعنا

محمد القرشي الهاشمي واله وصحبه واغفر لنا ولاخواننا

وللمسلمين امين يا رب العالمين سنة ١٣٢٩